

طارق فهمى الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب فى حوار لـ «البورصة»:

«التوفيق للتأجير التمويلي» تستهدف رفع المدفظة إلى 3.2 مليار جنيه بحصة لسوقية 30%

يؤدى إلى وفورات ضريبية طبقاً لأحكام القانون المنظم، بالإضافة إلى تحسين عرض القوائم المالية للملاء بما فيها معدلات الأداء، حيث إن قيمة الأصول المؤجرة لا تظهر فى بند الأصول ضمن القوائم المالية للمعمل.

وعن بيع كامل حصة الشركة فى رأسمال شركة التوفيق لتأجير الأصول للشركات الصغيرة والمتوسطة «إى تى فاينانس»، قال فهمى إن شركته قررت تغيير استراتيجيتها الموجهة لتحويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك عن طريق إنشاء قطاع داخل الشركة متخصص فى تمويل هذه النوعية من الشركات بدلاً من وجود شركة منفصلة، حيث سيتم توجيه كل الامتيازات الخاصة بالبنية التحتية للشركة والهيكل التنظيمى المميز لخدمة قطاع تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، ومن المتوقع ان يتم تفعيل هذا القطاع خلال الربع الأخير من العام.

وأظهرت نتائج الأعمال المجمعة للشركة زيادة فى الأرباح بنسبة 79.4% خلال الثلاثة أشهر المنتهية فى مارس 2015، وحقت ضافى ربح 6.1 مليون مقابل 3.4 مليون جنيه خلال الفترة المماثلة من عام 2014.

وأرجع العضو المنتدب سبب ارتفاع الأرباح إلى نمو إيرادات محفظة المقود بمعدل 6.3% لتسجل 109.5 مليون جنيه مقابل 103.1 مليون جنيه، بالإضافة الى ارتفاع إيرادات فروق العملة.

حققت التوفيق للتأجير التمويلي نتائج أعمال مباشرة خلال الربع الأول من العام المالى 2015، حيث بلغ ضافى الربح 6.5 مليون جنيه زيادة 22% تقريباً مقارنة بنفس الفترة من عام 2014.

وقال طارق فهمى إن الشركة استطاعت رفع ضافى الأرباح خلال شهر أبريل بمعدل 40% إلى 9.1 مليون مقابل 6.5 مليون جنيه، بهيئة مارس بالإضافة إلى 30% زيادة فى الأرباح مقارنة بنفس الفترة من عام 2014.

بلغ رأسمال التوفيق للتأجير التمويلي المرخص به 400 مليون جنيه والمصدرة المدفوع 200 مليون جنيه موزعاً على عدد 80 مليون سهم، بقيمة اسمية 2.5 جنيه، ويتوزع بشكل ملكية الشركة بين 90% لشركة الملتقى العربى و10% بين بنك البركة وشركة التوفيق للتعمية القابضة.



طارق فهمى

لكل من الاتصالات والطبى، و4% للنقل، و3% للطباعة والتغليف و3% للمقاولات.

على جانب آخر، شدد العضو المنتدب لشركة التوفيق للتأجير التمويلي على ضرورة إجراء عدد من التعديلات على قانون التأجير التمويلي، على رأسها السماح لشركات التأجير التمويلي بتمويل الأفراد، وكذلك السماح بالتأجير التشغيلي، بالإضافة إلى الفصل بين النواحي الضريبية المؤثرة على نشاط التأجير التمويلي وبين قانون التأجير التمويلي من ناحية أخرى، حيث ستضيف هذه التعديلات منتجات تمويلية وأسواق وشريحة عملاء جديدة ستؤدى الى ازدهار نشاط التأجير التمويلي.

أضاف أن هناك بعض المواقف التى تحول دون نمو النشاط، أبرزها ضرورة الحصول على موافقة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة حال تمويل عقود تأجير خاصة بأراضى وعقارات تابعة لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة. من ناحية أخرى، قال فهمى إن نشاط التأجير التمويلي يتميز بأنه يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما يتيح آلية إضافية مهمة وحيوية للملاء الذين يفضلون التعامل بهذا النظام، لذلك فإنه يعد إضافة لسوق التمويل وليس منافساً للبنوك.

وأضاف أن من أهم مزايا التأجير التمويلي أيضاً المرونة والسرعة فى حصول المعمل على القرار الائتماني، حيث يصدر خلال شهر أو شهرين بعد أقصى طبقاً لحجم التمويل، كما

نعزم طرح أسهم الشركة خلال الربع الثالث من العام الحالى و«التوفيق للترويج» مستشاراً للطرح دراسة 3 عروض من بنوك استثمار لإدارة توريق 500 مليون جنيه من المحفظة بنهاية العام

نسعى لتدشين قطاع خاص للشركات الصغيرة والمتوسطة بعد بيع «إى تى فاينانس»

40% ارتفاعاً فى أرباح الشركة خلال شهر أبريل إلى 9.1 مليون جنيه

وأدوات الدين من السندات وأذون الخزانة الآن حتى العام المقبل، خاصة أن العائد يبنى أن يزيد على عائد أذون الخزانة لتقديم ميزة إضافية للاكتتاب فى السندات، مع ضمان تحقيق هامش ربح مناسب للشركة.

وكانت التوفيق قد أجرت من محفظة التأجير أكبر عملية توريق لجزء من محفظة التأجير التمويلي بقيمة 576 مليون جنيه، وكانت أكبر عملية توريق تقوم بها شركة تأجير تمويلي فى مصر وحصلت هذه المحفظة على أفضل تقييم ائتماني، وأضاف الرئيس التنفيذي أن عملية التوريق ستحقق عدة مزايا للشركة، من أبرزها زيادة مستوى الأرباح خلال سنة التوريق، لأنه يتم تسجيل أرباح آتية كان من المفترض تحقيقها خلال عمر المقود الذى يمتد لعدة سنوات فيما يعرف بـ القيمة الحالية للإيجارات المستقبلية، بالإضافة إلى خفض المخاطر المرتبطة بمحفظة الأصول، علماً بأن الشركة تظل فى المسئول عن الالتزام الائتماني للأصول محل التوريق، وبالتسليم طرح أسهم الشركة بالبورصة، قال فهمى إن الشركة حصلت على عدم معانعة من الهيئة العامة للرقابة المالية على القيمة العادلة لسهم شركة التوفيق للتأجير التمويلي خلال شهر مايو الماضى ويجرى حالياً استكمال باقي إجراءات الطرح، وتقوم شركة «التوفيق للترويج والتعنية» حالياً بإنهاء إجراءات الطرح، إلا أن القيمة النهائية للطرح ستحدد خلال الربع الثالث من العام الجارى 2015، لتكون بذلك

تستهدف شركة التوفيق للتأجير التمويلي زيادة محفظة تمويلاتها بنهاية العام الجارى إلى 3.2 مليار جنيه مقابل 2.2 مليار جنيه بنهاية مارس الماضى بنمو 45%.

قال طارق فهمى الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة «التوفيق للتأجير التمويلي»، فى حوار لـ «البورصة»، إن الشركة تستهدف الوصول بالحصة السوقية إلى 30% بنهاية العام الجارى تمهيداً لرفعها إلى 35% بنهاية عام 2016، مقابل 25% خلال السنوات الثلاث الماضية، لذا اتجهت الشركة لوضع استراتيجية لتتنوع مصادر التمويل عن طريق قيد أسهمها بالبورصة الرئيسية، مما يتيح لها زيادة رأسمال الشركة على المدى الطويل ورفع حددا الائتماني فى التعامل مع البنوك.

وكشف أن الشركة تخطط لإصدار سندات توريق لجزء من محفظة أصولها المؤجرة بقيمة تزيد على 500 مليون جنيه، وذلك فى إطار خطة الشركة لتعظيم الربحية ورفع حصتها السوقية، مضيفاً أنه جار حالياً المناقشة بين 3 عروض من بنوك استثمار لإدارة عملية التوريق، وأوضح فهمى أن الشركة تستهدف تنفيذ عملية التوريق خلال الربع الأخير من العام الجارى عند وصول قيمة محفظة الأصول إلى 3 مليارات جنيه، للاحتفاظ بمحفظة لا تقل قيمتها عن 2.5 مليار جنيه عقب تنفيذ عملية التوريق، بما يضمن استمرار تحقيق إيرادات وعائدات جيدة على رأس المال عبر المستحقات الإيجارية لعقود هذه الأصول خلال السنوات المقبلة.

وأضاف أن الأصول التى ستدخل فى نطاق التوريق ينبغي أن يكون من عليها عام كامل من تاريخ تمويلها حتى تتمكن شركة التصنيف الائتماني من الوقوف على مدى التزام المستاجر بسداد مستحقات الأصول. وأوضح فهمى أن السبب وراء اتجاه الشركة لتوريق جزء من المحفظة بهدف الاستفادة من تراجع حركة أسعار الفائدة على الودائع البنكية